الشركة الوطنية للهاتف النقال تفتح فصلا رقميا جديدا بالعراق

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تحرير سوق الاتصالات وتعزيز السيادة الرقمية، أعلنت الحكومة العراقية اليوم عن تأسيس الشركة الوطنية للهاتف النقال، لتكون مشغلًا رابعًا في السوق بعد شركات زين وأسياسيل وكورك، وفتح صفحة جديدة أمام تطوير قطاع الاتصالات في البلاد.

ويُعد هذا الإعلان تتويجًا لعقود طويلة من هيمنة ثلاث شركات خاصة على سوق الهاتف النقال، إذ تأتي هذه المبادرة لضمان استفادة الدولة والمواطنين من خدمات حديثة ومربحة في الوقت ذاته.

وأفاد المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء بأن:"رئيس الوزراء محمد شياع السوداني رعى مراسم توقيع عقد تأسيس الشركة الوطنية، وسط متابعة رسمية واسعة، مؤكدًا أهمية هذه الخطوة في تعزيز قدرات العراق التكنولوجية والرقمية".

ووفقًا لتفاصيل العقد، فقد تم اختيار شركة فودافون العالمية شريكًا تقنيًا وتشغيليًا للشركة الوطنية، دون التنازل عن ملكية الدولة، على أن تتولى فودافون إدارة التشغيل والتدريب لمدة تتراوح

بين 7 و10 سنوات لنقل الخبرة الكاملة للعراقيين.

وتأتي هذه الخطوة لتغيير قواعد اللعبة في سوق الاتصالات، حيث ستعمل الشركة الوطنية بتقنية الجيل الخامس 5G، خلافًا للشركات الحالية التي لا تزال تعتمد على تقنية الجيل الرابع.

وستوفر الشركة باقات أقل تكلفة مع امتيازات خاصة للمتقاعدين المساهمين، فيما ستعود أرباح المشغل مباشرة إلى خزينة الدولة وصندوق التقاعد، بما يعزز الموارد المالية الحكومية ويدعم الاستثمارات المستقبلية.

وأشارت الحكومة إلى أن:"البيانات ستُدار داخل العراق تحت إشراف حكومي مباشر، بما يعزز الخصوصية والأمان للمواطنين، ويُسهم في تطوير القطاعات الحيوية مثل الصناعة والتعليم".

و كما ستوفر الشركة الوطنية مئات فرص العمل للشباب العراقي، مع برامج تدريب وتأهيل مباشر داخل الشركة لضمان نقل الخبرة واكتساب المهارات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتمثل هذه المبادرة خطوة محورية نحو تحرير سوق الهاتف النقال من الاحتكار، وفتح آفاق جديدة أمام المواطنين للاستفادة من تقنيات حديثة وموثوقة، مع ضمان أن تعود الفوائد الاقتصادية مباشرة إلى الدولة والمجتمع.

وتأتي هذه الخطوة في وقت حيوي، حيث يسعى العراق لتعزيز قدراته الرقمية ومواءمة بنيته التحتية مع التطورات العالمية في قطاع الاتصالات.

والشركة الوطنية للهاتف النقال ليست مجرد مشغل جديد، بل مشروع وطني يهدف إلى تحويل العراق إلى مركز رقمي متقدم، مع التزام كامل بالمعايير الدولية في التشغيل، وحماية البيانات، وتحقيق العدالة الاقتصادية للمواطنين من خلال توفير خدمات عالية الجودة وبأسعار مناسبة.